

## وضعية المرأة التونسية في الريف والحضر قبل الاستقلال واليوم

فتحية مقديش

باحثة في علم الاجتماع

جامعة صفاقس تونس

### مقدمة:

لم يكن وضع المرأة عبر التاريخ ثابتا ولا مستقرا، بل شهد عدة تقلبات وعرف عدة تحولات اختلفت بحسب اختلاف الحضارات وبحسب تنوع الديانات. فلقد قدسها الرجل وألّٰها<sup>(1)</sup> وذلك بفضل قدرتها على الولادة وعلى بعث الحياة تارة، و تدنت مكانتها واحتقرت. ومورست عليها شتى أنواع القهر والقمع تارة أخرى.

ونظرا لأهمية المسألة، أردنا البحث في محور وضعية المرأة التونسية وذلك عن طريق الخوض في الإشكالية التالية: إلى أي مدى تغيرت وضعيتها في الريف والحضر اليوم بالمقارنة بما كانت عليه قبل الاستقلال؟ وماهي العوامل المساهمة في ذلك؟

اخترنا النظر في تلك المسألة لدوافع عديدة يتمثل أولها في الحضور البارز للمرأة التونسية وأهمية موقعها في الحياة الاجتماعية بمختلف جوانبها. أما الدافع الثاني، فيكمن في أن هذه المسألة لم تحظ في ظلنا بالاهتمام العلمي اللازم، بعد أن ران على معظم الدراسات الإطار النظري وأهم الجانب المبريري. ولا نخالنا مبالغين إن قلنا إن هاجسنا الميداني حدا بنا إلى اختيار تونس نموذجا وتحديد ولاية صفاقس الواقعة بالوسط الشرقي للبلاد التونسية كمجال أجرينا داخله الدراسة الميدانية. وركزنا على صفاقس تحديدا باعتبارها تمثل ثاني أهم الولايات التونسية وتتميز بوزنها الديمغرافي والاقتصادي والسياسي، كما أنها خضعت للعديد من التغيرات الاجتماعية بعد الاستقلال، ثم إن معرفتنا الجيدة لهذه المدينة واستقرارنا بها منذ أمد طويل ييسر علينا عملية فهم بعض الظواهر والالام ببعض جوانبها.

تم اختيار العينة من مختلف مناطق هذه الولاية. وقسمت إلى مجموعتين، الأولى تعد 10 نساء من الأوساط الريفية. وتعد الثانية 10 من نساء الأوساط الحضرية من مختلف الأعمار والشرائح الاجتماعية. وزعنا العينة على النحو التالي: 6 يشتغلن في القطاع الخاص و6 يشتغلن في القطاع العمومي و4 يشتغلن في المنزل و4 صاحبات مشاريع خاصة. وتم اختيار هذه العينة بطريقة عشوائية.

تسعى هذه الدراسة إلى بلوغ أهداف معينة، تتمثل أساسا في التعريف بأهم الأدوار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تضطلع بها المرأة التونسية اليوم وإلى الكشف عن تأثير ذلك على وضعيتها وبالتالي على مكانتها داخل المجتمع وإلى تبين العوامل التي ساعدت على ذلك.

ولبلوغ تلك الأهداف، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، فوصفنا أهم المعطيات التي جمعناها وحللناها عن طريق تقنية الملاحظة البسيطة وبواسطة المقابلات نصف الموجهة التي أجريناها مع أولئك النسوة، هذا فضلا عن الاستعانة ببعض الإحصائيات التي كنا قد تحصلنا عليها من خلال الدراسة الميدانية التي قام بها برنامج الأمم المتحدة للتنمية في 2013. وكذلك التقرير الذي أعدته رابطة الناخبات التونسيات في 2014 حول المسار الانتخابي و مشاركة المرأة في تونس. وكانت هذه الاحصائيات بمثابة الإثبات والدعم لبعض المعطيات أو المعلومات التي كشفتها لنا الدراسة الميدانية، كما كانت بمثابة الأداة التي ساعدتنا على التوسع في بعض المسائل والتعمق فيها.

#### I- لمحة عن وضعية المرأة التونسية قبل الاستقلال:

شهدت المرأة التونسية قبيل الاستقلال وضعية حرجة، جراء ما خلفه المستعمر من تأخر اقتصادي وتخلّف فكري، فقد عانت التهميش والإقصاء الاجتماعي. وكبلت بشتى القيود الاجتماعية من عادات وتقاليدها حالت دون تقدمها ودون إثبات دورها كذات فاعلة في المجتمع.

#### (1) التبعية المادية:

كانت النظرة الموجهة للمرأة التونسية الريفية والحضرية، على حد سواء، قبل الاستقلال نظرة احتقار وازدراء ودونية. وقد ظلت صورتها المتمحورة حول على أنها ذاك الكائن الضعيف الذي يتبع الرجل ماديا وفكريا، محفورة في الذاكرة الشعبية الجماعية لعدة عقود خلت. وساهم هذا التصور في حرمانها من إحدى أهم حقوقها وهو حقها في التشغيل أو في العمل المأجور، فخضعت إلى مبدأ التقسيم الجنسي للعمل وانحصر دورها على وظيفة الإنجاب وتربية الأبناء وتلبية حاجات الزوج والقيام بشؤون المنزل. فكان الفضاء الداخلي (البيت) هو المجال المخصص لتمارس فيه الأعمال الموكولة لها. وفي مقابل ذلك، خصص الفضاء الخارجي مجالا للرجل، ليشغل فيه ويعمل على توفير متطلبات عائلته. وحرّم هذا الفضاء على النساء. هذا إذا استثنينا مساعدتها للزوج في القيام ببعض الأعمال الفلاحية الشاقة غير المأجورة داخل الأوساط الريفية. في المقابل، كان يعاب على الرجال أن يمكثوا وقتا طويلا في الفضاء الداخلي بعد انتهائهم من أعمالهم.

هكذا أصبحت المرأة تشهد تبعية مادية مطلقة للرجل حالت دون النهوض بدورها كذات فاعلة داخل مجتمعها<sup>(2)</sup>، مما حال دون مساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية للمجتمع. ولعل التصريح الذي أدلت به إحدى المستجوبات الريفيات التي عاشت فترة الاستعمار يلخص المكانة الدونية التي كانت تحتلها المرأة ويدعم تغييب دورها كعنصر فعال في الحياة الاقتصادية آنذاك، إذ تقول: "كنا كالبهائم نعمل طيلة النهار داخل البيت وخارجه مقابل لقمة ونمنع حتى من التعبير عن الملل أو الكلال أو التعب".

## (2) التبعية الاجتماعية:

لعل حالة التبعية المادية التي مرت بها المرأة التونسية قبل الاستقلال انجرت عنها تبعية اجتماعية بما تشمله كلمة اجتماعي من بعد ثقافي وسياسي، فقد أدى حرمانها من المشاركة في الحياة الاقتصادية حرمان من أبسط حقوقها الاجتماعية كحقها في التعبير عن رأيها. وفي اتخاذ قرارات تخصها أو تتعلق بأسرتها، إذ توكل مثل هذه المهمات للأب أو الأخ الأكبر قبل الزواج ثم إلى الزوج بعد الزواج. ولقد لعبت العادات والتقاليد والمعتقدات الاجتماعية التي كانت ترفع من شأن الذكر على حساب الأنثى دورا هاما في ذلك، فقد رسخت مثل هذه العادات في الذاكرة الشعبية الجماعية القدسية للذكر. وميزته عن الأنثى، وذلك من خلال منحه شرعية مطلقة في اتخاذ قرارات تخص حياتها وتحدد مصيرها من الزواج إلى الطلاق إلى الإنجاب. وهذا ما أكدته إحدى المستجوبات بقولها: "كنا نعيش تبعية مفرطة للرجل سواء كان أبا أو أخا أو زوجا. نتبع توجيهاته ونقبل قراراته وننفذ أوامره، فقد زوجني أبي من شخص لا أعرفه عندما بلغت اثنتي عشرة سنة، ثم طلقني ذاك الشخص دون أن يستشيرني، فزوجني إثر ذلك أخي الأكبر من ابن عمي الذي يفوقني سنا بعشرين سنة". لعل هذه الشهادة مثال بارز يلخص الوضعية الاجتماعية الدونية التي كانت تعيشها المرأة التونسية الريفية أو الحضرية قبل الاستقلال. لكن تبعية الرجل لم تقف عند مستوى التعبير عن آرائها في مسائل تخصها وفي اتخاذ قرارات تخص حياتها أو تتعلق بأسرتها وحسب، وإنما امتدت لتشمل الجوانب الفكرية والثقافية، فقد ظلت المرأة الريفية والحضرية آنذاك حبيسة للرجل تتبنى أفكاره وتؤمن بما يؤمن به وتعتقد فيما يعتقد فيه دون جدل أو نقاش، نتيجة انتشار الأمية التي كرستها بعض العادات والتقاليد والمعتقدات التي حطت من شأن المرأة ومن مكانتها وأعاقت مشاركتها في الحياة الثقافية وحالت دون إثبات ذاتها كفاعلة في التنمية الثقافية للمجتمع، عملا بالمثل الشعبي الرائج آنذاك "بنتك لا تعلمها حروف ولا تسكنها غروف" وهو ما يمثل دعوة صريحة إلى عدم تعليم الفتاة. ولعل التصريح التالي الذي أدلت به إحدى المستجوبات يلخص ما تم ذكره سابقا "دخلت محو

الأمية منذ بضع سنوات، حتى أدرك كيفية الإمساك بالقلم لكتابة اسمي والقيام بإمضاء عندما يستوجب الأمر ذلك، فقد أصبحنا جهلة ومتخلفين نتيجة حرماننا من القراءة والكتابة. كنا مثل الدواب، عندما يقال لنا امش نمشي وعندما يقال لنا قف نقف".

وإذا كان هذا هو حال المرأة التونسية المادي والاجتماعي والثقافي قبل الاستقلال، فإنه يمكن القول إن وضعها السياسي لا يقل تدهورا عن ذلك الحال. فإذا كانت تعاني الازدراء والتحقير والتهميش على الصعيد المادي والاجتماعي والثقافي، فإنها عاشت الإقصاء في المجال السياسي، فقد كانت مشاركتها في السياسة منعدمة وكان وضعها داخل هذا المجال أكثر تخلفا من المجالات الأخرى. لقد منعت المرأة من ممارسة حق الترشح لخوض غمار العمل السياسي وحرمت من المشاركة في الانتخاب والتصويت. ويجد ذلك تفسيره في طبيعة بنية المجتمع وفي ما كان يسوده من قيم ومبادئ تجعل من العمل السياسي حكرا على الرجل دون المرأة. ولعل قبول الرجل منع المرأة من المشاركة في الحياة السياسية، هو نتيجة لاحتكاره السلطة.

## II- التغيرات الاجتماعية لوضعية المرأة التونسية اليوم:

إذا ما اعتبرنا التغير هو مختلف التحولات التي تطرأ على هياكل المجتمع في كل مجالاته وخاصة من خصائص الحضارة نفسها (3)، فإن التغيرات الاجتماعية هي مختلف الاختلافات التي حدثت في بناء اجتماعي معين من فترة زمنية إلى أخرى.

على إثر بناء الدولة الوطنية، عرف المجتمع التونسي جملة من التغيرات التي لحقت بنائه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، فقد برزت أنماط إنتاجية واستهلاكية جديدة عوضت الأنماط التقليدية وانجرت عنها بعض التغيرات في مستوى أدوار الأفراد وفي وضعياتهم وفي مكاناتهم الاجتماعية، فتغيرت على إثر ذلك وضعية المرأة في تونس وتغيرت أدوارها داخل المجتمع. هكذا، لم تعد المرأة ذاك الكائن الضعيف الذي يتبع الرجل ويخضع لقوانينه ولسيادته، بل استطاعت عبر نضال طويل من أن تخرج من قوقعتها وأن تقطع أشواطاً هامة في مسار تحررها. وحتى يتسنى لها مواصلة طريقها بثبات وتتجاوز مرحلة النكوص التي كانت قد عاشتها في فترة ما قبل الاستقلال، أعادت تشكيل تصوراتها ورسمت مسارا مغايرا مكنها من بلوغ أهدافها حتى لا تكون كائناتاً ممتثلاً للرجل تابعا له، وذلك عبر التغيير في أدوارها داخل المجتمع، إذ تمكنت من المشاركة في الحياة المجتمعية بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، كما تمكنت من أن تثبت أنها عنصر فاعل فيها وقد تبع ذلك أن تغيرت وضعيتها ومكانتها داخل المجتمع.

لعل ما يمكن ملاحظته هو أن المرأة في تونس اليوم، أصبحت تحظى بمكانة هامة داخل المجتمع خولت لها المشاركة الفعلية فيه وفي مختلف مجالاته ومن أبرزها في المجال الاقتصادي، فلقد استطاعت أن تلحق بركاب الجنس الآخر وأن تسترد مكانتها باعتبارها ذاتا فاعلة في هذا القطاع، وذلك من خلال قدرتها على الاضطلاع بجملة من الأدوار داخل الفضاء الخاص وخارجه، كما تمكنت من أن تتجاوز العديد من العراقيل التي حالت دون تجسيد مطامحها واستطاعت أن تنتزع العديد من حقوقها المهنية وأن تحتل العديد من الوظائف التي كانت حكرًا على الرجال، وذلك بفضل ما بلغته من تطور وتقدم فكري مكنها من الاستقلال عن الرجل وجعلها قادرة على كفالة نفسها. أصبحت عونًا له تشاركه أعباء الحياة المادية وتتولى مسؤولية نفقات أسرته كاملة. وهذا ما أكدته إحدى المستجوبات الريفيات العاملة بالقطاع الخاص حين قالت: "لقد تحملت مسؤولية الإنفاق على عائلتي منذ سنوات عندما أقعد زوجي إثر إصابته بحادث مرور". لقد تمكنت المرأة من أن تتخذ لها موقعا إلى جانب الرجل لا خلفه، فتحوّلت من عنصر مستهلك إلى عنصر منتج وفاعل ومن عبء ثقيل على الرجل إلى شريك له في النهوض بأسرتها والمشاركة في تنمية المجتمع اقتصاديا.

ولعل التطور الذي لحق بعض القطاعات كالزراعة والصناعة والخدمات اليوم بالمقارنة عما كانت عليه قبل الاستقلال، استوجب خروج المرأة الريفية والحضرية على حد سواء إلى العمل وتطلب مشاركتها في عملية الإنتاج إذ رأت الدولة التونسية بأنه لا يمكن أن تستقيم التنمية إلا باستثمار طاقات المرأة والاستفادة من خبراتها وكفاءتها ومساواتها بالرجل، فألغت مبدأ التقسيم الجنسي للعمل الذي كان سائدا في الماضي، وفتحت المجال واسعا أمامها لتنمّع بأدوار جديدة، فأصبح العنصر النسائي ميثوثا في كل القطاعات الخاصة والعامة. بل يقارب عددهن عدد الرجال أحيانا مثلما هو الشأن في قطاع التعليم والصحة، حيث بلغت نسبة النساء اللواتي يعملن في سلك التعليم الابتدائي 49% والثانوي 44% والتعليم العالي 29%. كما فاق عددهن عدد الرجال في بعض القطاعات مثل الصحة حيث شكلت المرأة نسبة 38% من عدد الأطباء و62% من أطباء الأسنان و71% من عدد الصيادلة<sup>(4)</sup>. ويعتبر قطاع الأعمال من المجالات الهامة الذي اقتحمته المرأة التونسية، حيث دخلت مجال الأعمال الحرة في مختلف الاختصاصات، فأصبحت تدير وتمتلك العديد من المشاريع الخاصة التجارية والصناعية وحققَت فيها نجاحا ملموسا<sup>(5)</sup> حيث يوجد ما يفوق 1500 امرأة تدير مؤسسات ومشاريع اقتصادية، بالإضافة إلى أن 13% من الشركات التجارية تعود ملكيتها إلى نساء<sup>(6)</sup> ولعت بعض الأسماء في هذه المجالات في الداخل والخارج فأصبحنا نتحدث اليوم عن صاحبات المشاريع الخاصة وعن مساهمتهن في عملية التنمية الاقتصادية سواء في المجال

الفلاحي أو الزراعي داخل المناطق الريفية. أو في قطاعات أخرى وخاصة منها قطاع الخدمات والصناعة في المناطق الحضرية. وقد أكدت ذلك صاحبة مصنع لصناعة الملابس الجاهزة حيث تقول: "لقد تلقيت تكويننا بالخارج في هذا المجال بعد أن أتممت تكويننا أكاديميا بالجامعة التونسية ساعدني على أن أفتح مصنعا في هذا الاختصاص وأن أتولى إدارته. وأنا الآن بصدد تشغيل عدد لا بأس به من النساء والرجال. وأروج منتوجي داخل السوق التونسية وخارجها، حيث أستورد المواد الأولية من بعض البلدان الأجنبية، ثم أقوم بتصدير البعض من منتوجي باتجاههم. وعلى هذا الأساس، فإنني أساهم من جانبي في دوران عجلة الاقتصاد التونسي". والجدير بالملاحظة أن مثل هذه المرأة كثيرات داخل الأوساط الحضرية أو حتى الريفية. ولعل التشريعات القانونية المختلفة التي وفرتها الدولة لفائدة الرأسمال الخاص كانت أرضية ملائمة لتعدد الانتهاكات الاقتصادية والاجتماعية خاصة للمرأة العاملة في قطاع النسيج بالرغم مما تساهم فيه هذه الشريحة من العاملات من مداخل هامة للدولة تمثل 1/4 من قيمة الصادرات التونسية أي بنسبة تناهز 20,31% من إجمالي الناتج الداخلي الخام للصناعات المعملية. وبالرغم من ذلك، نلاحظ بأن المرأة الحضرية العاملة في قطاع النسيج تكاد تكون شبه غائبة في السياسات الاجتماعية للدولة رغم ما تعانيه هذه الفئة العريضة من اليد العاملة من مستوى أجر متدن وتآكل قدرتها الشرائية، كما نلاحظ بأن العاملات في القطاعات غير المهيكلة والمهمشة على غرار قطاع الحظائر والنساء العاملات في المجال الفلاحي (مثل جمع الحلفاء) يعانين من نفس الانتهاكات والتهميش الاقتصادي الذي تعانيه عاملات النسيج. وهذا ما أكدته "عبد الرحمان الهذيلي" رئيس المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في تصريحه لإحدى وسائل الاتصال التونسية في سنة 2015، بأن العاملات في قطاع الحظائر يعشن ظروفًا صعبة، حيث لا يتمتعن بالتغطية الاجتماعية ولا بالصحية ولا عقود عمل رسمية، بل يعملن يوما كاملا مقابل أجر زهيد لا يقابل الجهد الذي يبذلنه طيلة يوم كامل والمخاطر التي يتعرضن لها. ويعيد الهذيلي ما تتعرض له المرأة اليوم من استغلال في مثل هذه القطاعات، إلى هشاشة الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعاملات مما يجعلهن في موقع استغلال من قبل أصحاب المصانع أو أرباب العمل إلى جانب غياب المراقبة...، فتفقدية الشغل غائبة تقريبا بعد الثورة بالرغم من الدور الذي لعبته المرأة التونسية في بعض المعارك النضالية. ويقول الناشط الحقوقي المذكور آنفا أيضا "المرأة كانت حاضرة في جميع النضالات وخاصة في اعتصام "هتريفا" في مكنين واعتصام "كوفرتاكس" في سوسة حيث خلقت النساء أشكالا جديدة في النضال وكن أول من قادت الاحتجاجات في قطاع النسيج وقامت بتنظيم الاعتصامات في تحركات "الرديف". فبالرغم من تحسن وضعية المرأة العاملة خارج ميادين الوظيفة العمومية نسبيا بالمقارنة مع ما كانت عليه منذ عقود خلت، فهي مازالت تعاني من تواصل التمييز على مستوى الأجر

مقارنة بالرجل ومن عدم تسوية وضعيتها القانونية في الشغل، فهي الأكثر تعرضا للطرد إذا ما اعترضت على ظروف عملها القاسية. ومع ذلك، نجدها غالبا ما ترضى بتلك الظروف مقابل الإبقاء على أجر أدنى ومكانة دونية وبالرغم من أن أغلبية المنخرطات في الاتحاد العام التونسي للشغل هن نساء فإن تمثيليتهن النقابية تكاد تكون غائبة. وقد يعود ذلك إلى العقلية الرجالية المتخلفة وإلى مسألة ذاتية ترتبط بعقلية المرأة في حد ذاتها، فهي ترى أن عملية تقسيم وقتها بين عملها وبيتها أهم من أن تتخذ مسؤولية نقابية تستوجب منها تفرغا وعملا إضافيا.

لكن ما يمكن ملاحظته، هو أنه مهما كانت طبيعة ونوع عمل المرأة التونسية الريفية أو الحضرية ومهما كان الدخل الذي تتقاضاه مقابل ذلك العمل، فإن ذلك من شأنه أن يسهم في إثبات كونها عنصرا فاعلا في التنمية الاقتصادية. ولعل ما يشهد بذلك أن محدودية المستوى التعليمي لدى بعضهن لم يقف حاجزا أمام البعض حتى يشاركن في التنمية الاقتصادية للبلاد ويثبتن أن مهامهن لم تعد تقتصر على القيام بشؤون البيت من طبخ وتنظيف واعتناء بالأبناء، بل إن قيامهن ببعض الحرف اليدوية والصناعات التقليدية داخل المنزل أو ببعض الأنشطة الفلاحية والزراعية التي توفر لهن دخلا، من شأنه أن يساعدهن على تلبية حاجياتهن وحاجيات أسرتهن وأن يحسن ظروف عيشهن.

## (2) تحسن وضعيتها الاجتماعية:

لئن عاشت المرأة التونسية لمدة قرون طويلة حياة يسودها الجهل والجمود والانحطاط، ولئن فرض عليها ذلك بحجة التفوق الطبيعي المزعوم للرجل على المرأة، وبفعل العادات والتقاليد والحفاظ على الشرف، فإن وضعيتها الاجتماعية تغيرت اليوم وتطورت بفضل التعليم واقتحامها مجال العمل المأجور، فهذان الأخيران مكنها من أن تفرض وجودها داخل أسرتها وداخل المجتمع إذ نلاحظ أن معدل 95% من نساء العينة سواء في الأوساط الريفية أو الحضرية، أكدن على أن التعليم والعمل أكسبهن الشعور بقيمتهن داخل أسرهن وداخل المجتمع، فبفضل هذين العاملين وبفضل بعض التشريعات القانونية، عملن على "سد الفجوة في التمييز بين المرأة والرجل في المكانة الاجتماعية، وفي دور كل منهما ومساهمتهما في التنمية الاجتماعية واستمتاعهما بحاصلها"<sup>(7)</sup> واكتسبن ثقة في أنفسهن مكنتهن من أن يصبحن قوة فاعلة في مختلف مجالات الحياة الخاصة والعامة واكتسبن حرية التعبير عن آرائهن وعن اتخاذ بعض القرارات المتعلقة باختيار شريك الحياة أو بتحديد عدد الأبناء المراد إنجابهم أو بالطلاق. بالتالي، أصبحت المرأة تشارك في اتخاذ بعض القرارات التي تتعلق بحياتها الخاصة، وتخص حياة أسرتها ليصل ذلك أحيانا حد الانفراد بسلطة القرار في تسيير شؤون مجتمعها الصغير. تقول إحدى نساء العينة في هذا الشأن: "

غالباً ما أأخذ القرارات التي تتعلق بعائلتي لوحدي. فأنا التي تتولى تربية أبنائي وتعليمهم وأنا التي تختار لهم المدارس المخصصة لذلك وتوجههم في اختيار مستقبلهم العلمي والعملية وأنا التي تتولى عملية التخطيط لإدارة البيت بالكامل تقريباً، وعندما أعلم زوجي بذلك يوافقني في الغالب، لأنه لديه ثقة في آرائي وفي قراراتي".

لقد تغيرت وضعية المرأة داخل الأسرة عندما أصبح الزوج يثق بها. كما تحسنت وضعيتها عندما أصبح يشاركها في القيام بالأعمال المنزلية ويساعدها على تربية الأبناء، فلم تعد هذه المهام توكل للزوجة فقط، بل أصبح الزوج يشارك المرأة في القيام بها منذ أن دخلت سوق الشغل وأصبحت تساهم في تسيير شؤون البيت مادياً. أصبحنا نتحدث اليوم عن تقاسم الأدوار داخل العائلة التونسية. وقد أثبتت بعض الدراسات الأنثروبولوجية إمكانية أن يلعب الرجل هذا الدور مناصفة مع المرأة، كما أثبتت قدرته على مشاركتها في تربية الأبناء. وأثبتت أيضاً أن تقسيم الأدوار يتوقف على طبيعة النظم الاجتماعية والثقافية وأن لا دخل للجنس والتكوين البيولوجي في ذلك، خاصة بعد ما بلغته المرأة من تطور فكري اليوم. ولعل هذا ما أكدته "مارغريت ميد" عندما درست قبيلة الأرابيش (Arapesh) وخلصت إلى أن القوالب النمطية الشائعة للسمات الأنثوية والذكورية ليست نظرية بل هي نتاج للتكيف الثقافي، فالفوارق بين الجنسين ما هي إلا نتيجة موضوعية لتربية تمارس الحيف على الإناث، على الرغم من أن الرجال والنساء كما يقول "توماس" Thomas من نفس البناء الاجتماعي ومنتوج لنفس المؤسسات الاجتماعية<sup>(8)</sup> بمعنى أن القوة الجسدية والشجاعة الأخلاقية والقوة الفكرية والعيوب والفضائل ذات هوية مشتركة بين الرجال والنساء إلا أن المجتمع والتربية الذكورية هي التي تجعل منها فوارق اجتماعية مؤسسة على فوارق بيولوجية<sup>(9)</sup> لذلك يمكن للرجل أن يتعاون مع المرأة في رعاية الأبناء دون أن يمس ذلك من رجولته، بل إن هذا التعاون يحقق التوازن النفسي للأبناء. وعليه نلاحظ اليوم بأن الزوج أصبح "مسؤولاً عن أعمال البيت وتربية الأولاد بالتساوي مع زوجته العاملة، وأن واجبات الأبوة مساوية لواجبات الأمومة"<sup>(10)</sup>. وقد انتشرت هذه الظاهرة في المجتمع التونسي وبشكل خاص في الأوساط الحضرية، في حين ظلت محتشمة في الأوساط الريفية. ويعود ذلك إلى هيمنة بعض العادات والتقاليد التي تؤمن بمبدأ التقسيم الجنسي للعمل، فتحت من قيمة الرجل عندما يقوم بمثل هذه الأعمال، فيجد الرجل صعوبة في تقبل إمكانية مشاركة زوجته الأعمال المنزلية اليومية، بل يرى في ذلك استنقاصاً من رجولته. والجدير بالملاحظة أنه مهما ترقى المرأة في الدرجات العلمية ومهما شغلت مراكز مهمة داخل المجتمع، فإن مساعدة الرجل لها تظل محتشمة في هذه الأوساط. لقد تبع تغير وضعية المرأة المتزوجة داخل مجتمعها المصغر وانعاقها من سلطة قرارات الرجل وهيمنته، تغير في وضعيتها كمطلقة. حيث لم تعد المرأة ريفية كانت أم حضرية، أسيرة تسلط الرجل الذي

كان يتمتع بالحق المطلق في عملية الطلاق دون رقيب أو حسيب، ويمنح "حرية الفوضى في الطلاق"<sup>(11)</sup>، بل أصبحت المرأة بفضل بعض التشريعات القانونية تعبر عن رأيها في قضية الطلاق فترفضه أحيانا وتطالب به أحيانا أخرى وتتمسك بحقوقها القانونية كاملة. وبفضل هذه الحقوق التي منحها إياها المشرع التونسي تغيرت نظرة المجتمع التونسي للمطلقة، حيث لم يعد ينظر إليها نظرة الازدراء والاحتقار والإقصاء، بقدر ما أصبحت، مثلها مثل المرأة العزباء أو المتروجة، قادرة على الاندماج داخل المجتمع وعلى الاختلاط بالجنس الآخر سواء في مقاعد الدراسة أو في سوق الشغل. وهو ما مكنها من تكوين علاقات اجتماعية داخل المجتمع ومن ربط علاقات اجتماعية مع أطراف أخرى خارج حدود الوطن، فأصبحت تسافر وتتغرب وتكون علاقات مع أطراف خارجية للدراسة أو للعمل أو حتى لأسباب أخرى.

وإذا ما ارتكزنا في هذا السياق على الاستطلاع السنوي الثالث الذي أجرته مؤسسة تومسن "رويترز" بالتعاون مع خبراء عرب متخصصين في مجال قضايا المرأة العربية والذي ظهرت نتائجه في 2013 وقدمت فيه لمحة عن وضع حقوق النساء في العالم العربي بعد مرور ثلاث سنوات على أحداث 2011، فإننا نلاحظ بأن تونس تحتل المرتبة السادسة من بين الدول الأحسن معاملة للمرأة في العالم العربي ككل وتتصدر طليعة دول المغرب العربي من حيث ضمانها لحقوق المرأة، حيث تحصلت على أدنى درجات من حيث المعاملة السيئة للمرأة. ويبلغ مجموع تلك الدرجات 58.545، في حين نجده يصل إلى 59.130 في الجزائر و60.229 في المغرب و61.097 في ليبيا ليبلغ إلى 61.490 في موريتانيا. وهو ما يفسر أن المرأة التونسية المطلقة غالبا ما تحصل على حقوقها المادية والعقارية عند الطلاق أو الانفصال. كما أن تنظيم الأسرة مقبول على نطاق واسع وتدعمه حملات توعية تديرها الدولة وهي مسائل لا نجدها متاحة في بعض الدول العربية الأخرى<sup>(12)</sup>.

### (3) تحسين وضعيتها التعليمية والثقافية:

لم يكن التعليم في تونس متاحا للجمهور بشكل حرق قبل عام 1958، إذ يتمتع به 14% من المواطنين فقط وأغلبهم من الذكور. ولكن الحكومة التونسية تبذل في الوقت الحاضر جهودا كثيرة لتحسين القطاع التعليمي وتنفق عليه حوالي 6% من إجمالي الناتج المحلي. وبموجب قانون التعليم الصادر في 1991 أصبح التعلم في المدارس إجباريا للشبان والبنات حتى سن 16. ولعل الجدول التالي خير دليل على ارتفاع نسبة التمدرس في صفوف الإناث اللاتي يتراوح سنهن بين 6 و11 سنة، بل إنها تفوق أحيانا نسبة التمدرس لدى فئة الذكور.

| جدول رقم (1): معدل نسبة التمدرس من 6 إلى 11 سنة حسب الجنس في تونس |           |           |           |           |           |
|-------------------------------------------------------------------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|
| السنة                                                             | 2009/2008 | 2010/2009 | 2011/2010 | 2012/2011 | 2013/2012 |
| إناث                                                              | 98.0      | 98.5      | 98.6      | 99.1      | 99.2      |
| ذكور                                                              | 97.4      | 97.9      | 98.0      | 98.8      | 98.9      |

المصدر: وزارة التربية، إحصائيات سنة 2014.

يتضح الارتفاع الواضح في معدلات التمدرس في صفوف الإناث مقارنة بالذكور. وهذا ما يكشف تطور نسب تعليم المرأة التونسية الناتج عن استيعاب حقيقي للنصوص القانونية والتشريعية التي خدمت مصالحها في هذا الشأن وضمنت حقها في التعليم. نتيجة لذلك، تحسنت وضعية المرأة الثقافية اليوم وأصبحت تحظى بمكانة هامة في المجتمع، فقد ساهم تعليمها بدرجة أولى في تنوير عقلها وتعميق وعيها بأهمية موقعها في الحياة الاجتماعية وبحثها على الارتقاء بمستواها الثقافي والفكري، كما مكنها من الآليات والوسائل التي بفضلها أصبحت تعي المشاكل والمخاطر التي تواجه مجتمعها لتعمل على تغيير واقعها نحو الأفضل<sup>(13)</sup>. لقد مكنها التعليم من المشاركة الفعلية في الحياة الثقافية للمجتمع. ومن استرداد مكانتها كذات فاعلة في المجموعة الاجتماعية، قادرة على الاضطلاع بجملته من الأدوار والوظائف الثقافية داخل فضاءها الخاص وخارجه، فمن خلاله تمكنت من أن تلعب دور المربية داخل البيت وخارجه وأن تساهم في إعداد النشء فكريا ومعرفيا وتربويا وأن تبني أجيالا صاعدة تتكيف والتقدم العلمي والتقني، تبعا لمستواها التعليمي.

تمكنت المرأة التونسية بفضل التعليم من أن تتحرر من سلطة بعض العادات والتقاليد التي رسمت لها صورة دونية وحالت دون الاعتراف بها كذات فاعلة في المجتمع، كما هيأها لأن تقوم ببعض الأدوار الثقافية ولأن تكون مشاركتها في الحياة الثقافية مشاركة فعلية من خلال انتمائها إلى بعض النوادي أو الجمعيات وممارستها لبعض الأنشطة الثقافية داخل أوقات العمل أو خارجه وهو ما أكدته إحدى الطالبات المنتميات إلى إحدى الأوساط الحضرية: "أمارس العزف على إحدى الآلات الموسيقية في ناد مخصص لذلك في آخر الأسبوع وأكتب الشعر في أوقات الفراغ"، ومثلها كثيرات داخل الوسطين الحضري والريفي، حيث نعر على من يتخذن هذه الأنشطة كمهنة، فنجد الرياضية والرسم والنحاتة والمسرحية والشاعرة والكاتبة والعازفة... وقد لمعت في الساحة الثقافية العديد منهن كل حسب اختصاصها. والجدير بالملاحظة هنا، أن مثل هذه الأنشطة الثقافية لا تنتشر بالكثافة نفسها داخل الأوساط الريفية كما هو الحال في الأوساط الحضرية. ولعل ذلك ما جعل المرأة الريفية تتذمر أحيانا وتشكو أحيانا أخرى من نقص مثل هذه الفضاءات وترى أن هذا النقص يقف حاجزا أمام استثمار طاقاتها والاستفادة من كفاءاتها وإبداعاتها داخل المجال الثقافي.

#### (4) دورها في الديناميكية السياسية:

يمكن القول إن حال المرأة التونسية سواء في الريف أو في المدينة، تأثر بالتحويلات التي طرأت على بنى المجتمع. إذ تغير وضعها السياسي على إثر تغير وضعها الاقتصادي والاجتماعي. ومثلما ترسخ مفهوم مشاركتها أكثر فأكثر في مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فقد تبعه ترسخ في مفهوم مشاركتها في الحياة السياسية، وذلك بفضل بعض النصوص القانونية التي أكدت على منح المرأة حقوقها السياسية، حيث سادت قناعة بأن حرمانها من هذه الحقوق يتنافى مع قواعد الديمقراطية التي تجعل الحكم للشعب كله دون استثناء أي فرد أو فئة أو جنس. والجدير بالملاحظة أن ممارسة العمل السياسي في تونس لم يعد اليوم حكرا على فئة دون أخرى أو على جنس دون آخر، بل أصبحت المرأة التونسية الريفية والحضرية تخرج اليوم وتتجه نحو صناديق الاقتراع لتنتخب وتختار من تراه مناسبا لخدمة مصالحها وخدمة مصلحة بلادها. وهذا ما أجمعت حوله كل نساء العينة تقريبا اللاتي أكدن على أنهن يشاركن في العملية الانتخابية، كما أكدن على أنهن غير مستعدات للتنازل عن هذا الحق المشروع، حتى لا يساهمن في رجوع زمن العهد البائد. بل نلاحظ أن المرأة التونسية الريفية والحضرية، أصبحت تدخل البرلمان والوزارات وتشارك في اتخاذ بعض القرارات أحيانا وتترأسها أحيانا أخرى. كما أصبحت تشارك في الحياة الحزبية، فتولت مناصب قيادية داخل تلك الأحزاب وذاع صيت بعض الأسماء في هذه الميادين. وباتت عنصرا فاعلا ومؤثرا في عملية الإصلاح السياسي التي شهدتها البلاد خلال الفترة الأخيرة.

يتجسد ذلك من خلال تمثيل النساء على مستوى مكاتب الاقتراع ومراكزه. فقد ضمت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عددا محترما من النساء على مستوى عضوية مكاتب الاقتراع قارب التناصف بين النساء والرجال. ويعود ذلك إلى أن أغلب المترشحين والمترشحات كانوا من المنتمين إلى سلك التعليم ومن المباشرين بالمدارس والمعاهد التي تحولت إلى مراكز اقتراع. وبما أن النساء تحتل نسبة هامة في سلك التعليم، فإن تواجدهن كان مهما. في هذا الاطار، ومن خلال الملاحظة غير المباشرة تم استجواب إحدى عضوات الهيئة المركزية للانتخابات، فأكدت أن المكاتب التي أشرفت عليها النساء كانت الأقل أخطاء والأكثر حرفية. كما لاحظ أعضاء رابطة الناخبات التونسيات أن جل النساء المعينات في مكاتب الاقتراع كن الأكثر التزاما باحترام الوقت والاجراءات، كما تعاملن مع الناخبات والناخبين بطريقة مرنة. هذا بالإضافة إلى مشاركتها الفعالة في الانتخابات التشريعية التي تجاوزت التوقعات الممكنة. حيث فاقت نسبة النساء في سجل الناخبين نسبة الرجال، إذ بلغت 50,5% في سنة 2014. ولعل هذا الاقبال المكثف في صفوف النساء يعكس اهتمامهن بالشأن العام، كما يعكس الحس الوطني والوعي المسؤول لدى المرأة التونسية

بهدف تحقيق الديمقراطية الفعلية بعد "الثورة". كما مكن تفعيل مبدأ التناسف من تواجد 48% من النساء على مستوى الترشح للانتخابات التشريعية، وهذا العدد فرضه القانون الانتخابي. كما بينت نتائج الملاحظة أن النساء سواء كن ملاحظات أو ممثلات لمرشحين، بقين إلى حدود غلق باب التصويت والمرور إلى مرحلة الفرز وأنهن لم يتعرضن إلى أي شكل من أشكال التمييز. وقد فاق معدل مشاركة المرأة في عملية فرز الأصوات 98% تقريبا في كل من الانتخابات التشريعية والرئاسية. ومكنت انتخابات سنة 2014 من أن تكون تونس الأفضل بين دول الربيع العربي في تعزيز حضور النساء في البرلمان بنسبة تناهز 31% مقارنة بنسبة تمثيلهن في المجلس الوطني التأسيسي التي بلغت 27%. وتختلف تلك النسبة بحسب اختلاف الانتماءات الحزبية، فقد بلغت نسبة النساء النائبات المنتخبات في كل من "نداء تونس" و"النهضة" 40,6% بالنسبة للحزب الأول و39,1% للحزب الثاني، وهي تمثل نسبة هامة. وتعتبر أغلب النساء المنتخبات شابات على اعتبار أن ما يقارب 40% منهن يبلغن من العمر أقل من 40 سنة و26% فقط يبلغن أكثر من 50 سنة. وحظيت المرأة أيضا بفرصة الترشح لرئاسة الجمهورية، فقد ترشحت القاضية "كلثوم كنو" لرئاسة الجمهورية. ويعتبر ترشحها للانتخابات الرئاسية من بين المؤشرات التي تعكس مستوى الوعي والقدرة والكفاءة التي تميز المرأة التونسية اليوم. وهو مؤشر يدل على أن النساء التونسيات مؤهلات للوصول إلى السلطة.

هكذا جاءت المرأة التونسية لتضيف لتاريخها عملا بطوليا جديدا، وهو مشاركتها في "ثورة 14 جانفي"، فوقفت جنبا إلى جنب مع الرجل وشاهدها العالم وهي تتعرض للضرب والتعذيب. ولم يفرق الرصاص الحي والمطاطي بينها وبين الرجل في الميدان. وتطور الأمر إلى استشهادها وما يزال التاريخ إلى اليوم يسجل للمرأة التونسية ما تتعرض له في المظاهرات من تعنيف مادي ومعنوي. وشاركت النساء التونسيات في كل الأعمال النضالية في فترة "الثورة التونسية"، فقد كانت الشابات المدونات والناشطات على الفاييس بوك والتويتر في المقدمة، وكن مع الشباب مبادرات ومنتظمات. كما شاركن في التنظيم والخطب والاعتصامات، وكن يسرن مع الشبان جنبا إلى جنب ومازلنا نشاهدها وهي تمارس حقها في الإضراب وفي التظاهر من أجل إبداء رأيها والتعبير عن سخطها وغضبها تجاه بعض القضايا العربية أو تجاه بعض الأوضاع الاجتماعية أو المهنية. بل نجدها على شاشات التلفزيون تشارك في بعض البرامج التلفزيونية التي تتناول قضايا سياسية، فتحلل وتناقش وتنقد بعض الأطراف السياسية أو بعض من يمتلكون سلطة القرار ويمسكون بزمام السلطة، بكل ثقة في النفس وبكل حرية ودون خوف.

### III- العوامل المساعدة على تغير وضعية المرأة في تونس:

#### (1) الحركات الإصلاحية:

لقد أسهم زعماء الإصلاح، وعلى رأسهم "قاسم أمين" في مصر و"الطاهر الحداد" في تونس، في تغيير وضعية المرأة وتحسينها عندما أدركوا بأنه لا نهضة للمجتمع العربي مادامت نساؤه عاجزات منفصلات عن الحياة الاجتماعية والعملية، سجينات البيوت والجدران. ورأوا أن معيار تقدم المجتمع وتطوره يتحدد بوضعية المرأة. فحالتها مقياس لتقدم الشعوب أو تأخرها. ويؤكد "الطاهر الحداد" على أن وضع المرأة والعائلة هما أساس ما يعيشه المجتمع من جهل وجمود<sup>(14)</sup>.

وحرصا على تقدم المجتمع وتطوره، نادى هؤلاء بتحسين وضعها داخل العائلة والمجتمع مؤكدين على ضرورة احترام المرأة مستنكرين التغافل عن هذه المقاصد وإهمال كل ما يؤهل المرأة ويمكنها من التمتع بحقوقها وأدركوا جميعا قيمة المرأة وأهمية دورها داخل الأسرة والمجتمع وأمنوا بأنه يجب أن تكون كائنا فاعلا وليست مجرد تابع للرجل. وخلص "الحداد" بعد أن استقرأ وضعها في المجتمع وأماط اللثام عن حالتها داخل العائلة وكشف عن معاناتها الناتجة عن سلبها حقوقها، إلى النتيجة التي اتفق عليها كل زعماء الإصلاح وهي ضرورة تحرير المرأة من الظلم والحيث السلطين عليها والاعتراف بقيمتها كذات فاعلة. ومن هذا المنطلق الفكري نادوا بضرورة تحريرها من أسر القيود الاجتماعية التي ميزت بينها وبين الرجل وجعلتها تابعة له. كما نادى زعماء الإصلاح بضرورة تعليم المرأة والاعتناء بتربيتها وإعدادها الإعداد الحسن قبل ولوجها الحياة الاجتماعية، حتى تكون مؤهلة للمشاركة الفاعلة، وحتى تتمكن من الخروج من واقع الجهل الذي كانت تعيشه. فقد آمن "محمد عبده" بالدور الكبير للتربية في إرساء التحديث واعتبرها السبيل المثالي للتغيير<sup>(15)</sup>. وبالمثل، أكد "الطاهر الحداد" نفس الفكرة ودعا إلى ضرورة إعداد المرأة لتلعب دور الزوجة والأم على أكمل وجه، مشيرا إلى جملة من العلوم والثقافات التي يجب أن توجه إلى المرأة، ليتسنى لها بفضلها ضمان مستقبلها ومستقبل أولادها<sup>(16)</sup>.

ومثلما آمن زعماء الإصلاح بضرورة تعليم المرأة، فإنهم لم يروا بأسا في عملها، بل نادوا بعدم حرمانها من التمتع بحقوقها في العمل، لأنهم رأوا أن حرمانها من العمل هو الذي أضاع حقوقها وسمح للرجل بأن يمتلكها<sup>(17)</sup>، بعد أن أفقدها شخصيتها واستقلالها وحولها إلى كائن مسلوب. ورأى "الطهطاوي" فيها قوة عمل معطلة وهو ما جعله يدعو إلى إمكانية تعاطيها الأعمال المنتجة ومشاركتها الرجل في تنمية الثروة الوطنية، حتى تتمكن من الخروج من دور التبعية التي ظلت تعاني منه قرونا طويلة<sup>(18)</sup>.

#### (2) التشريعات القانونية:

## • الدستور:

جاء دستور 1959 ومن بعده الدستور الجديد لسنة 2014 بجملة من المبادئ التي تنص على ضرورة المساواة بين كل المواطنين وخاصة بين الرجل والمرأة، كما اعترف بالحقوق الإنسانية الضامنة لحريتها وألزمها مجموعة من الواجبات إزاء نفسها وإزاء عائلتها وإزاء المجتمع دون تمييز بينها وبين الرجل. كما حرص على أن يمنحها حقوقها المدنية ليضمن مشاركتها في تسيير شؤون المجموعات. ومن ضمن الحقوق المدنية التي أقرها المشرع التونسي حقها أمام القانون وحقها في العمل وحقها في التعليم. وهذا ما يلخصه الفصل 45 الذي ينص على أن الدولة تضمن حماية حقوق المرأة وتدعم مكاسبها، وتضمن تكافؤ الفرص بينها وبين الرجل في المجالس المنتخبة<sup>(19)</sup>. كما أكد الدستور على إلزامية التعليم وعلى مجانيته. حيث نص الفصل 38 على أن الدولة تضمن الحق في التعليم العمومي المجاني بكل مراحله إلى سن السادسة عشر<sup>(20)</sup> ولم يستثن المرأة من ذلك.

## • مجلة الأحوال الشخصية:

كانت تونس منذ استقلالها سباقة في الاعتراف بحقوق المرأة من خلال تدعيمها بإصدار مجلة الأحوال الشخصية في 13 أوت 1956. وبمقتضى التنقيحات التي أدخلت على المجلة بمقتضى القانون عدد 74 المؤرخ في 12/7/1993، تعززت مكانة المرأة وتدعمت حقوقها باعتبارها إنسانا كامل الحقوق<sup>(21)</sup>. ومن أبرز ما احتوته مجلة الأحوال الشخصية اعترافها بحق المرأة في العمل، إذ نصت على ضمان حقها في التمتع بنفس فرص التوظيف وفي التمتع بالترقيات وفي تلقي التدريبات المهنية، إضافة إلى ضرورة ضمان حقها في المساواة بينها وبين الرجل في الأجر، وفي التغطية الاجتماعية، وفي تمتعها بإجازة مدفوعة الأجر. ولقد قطعت تونس أشواطاً كبيرة في هذا الشأن وتجاوزت أحيانا ما حققته جل البلدان العربية في هذا المجال.

## (3) الاتفاقيات الدولية:

لقد صادقت تونس على اتفاقيات دولية مختلفة في شأن حقوق الإنسان ومن أبرزها الاتفاقية المتعلقة بالقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة التي وقعت عليها في يوليوز 1980 أثناء التتام مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالمرأة، فضلا عن بعض الاتفاقيات الأخرى التي تسعى إلى ضمان حقوق الأفراد بما فيهم المرأة، مثل الاعلان العالمي لحقوق الانسان، والميثاق الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والميثاق الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية حول الحقوق السياسية للمرأة.

#### (4) الهياكل الرسمية:

من بين هذه الهياكل نجد وزارة شؤون المرأة والأسرة، وتعتمد هذه الوزارة على بعض الهياكل الأساسية لتنفيذ سياستها، ومن أهمها المجلس الوطني للمرأة والأسرة الذي هو عبارة عن فضاء لتبادل الآراء وتدعيم العمل بين الوزارة والهياكل الأخرى. ويتابع صورة المرأة في الإعلام وتطبيق القوانين وتحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين، كما يعد التظاهرات الوطنية والدولية الخاصة بالمرأة والأسرة.

كما اهتم مركز الدراسات والبحوث والتوثيق والإعلام حول المرأة (الكريديف) بإنجاز دراسات وبحوث حول تطور وضع المرأة ومكانتها داخل المجتمع. واهتم أيضا بتوثيق وبتجميع المعطيات والإحصائيات والوثائق ذات الصلة بالمرأة والعمل وحرص على نشرها، مما ساهم في تغيير نظرة المجتمع إلى دور المؤسسات. كما قام بإنجاز وإعداد تقارير حول مكانة المرأة في المجتمع التونسي بالاعتماد على الدراسات والبحوث وذلك لإحكام تجميع المعلومات وتوظيفها للتوظيف الأمثل. كما كانت لديه مهمة أخرى لا تخلو من أهمية تتمثل في فسح المجال للنساء المبدعات للتعريف بفضلهن.

ساهمت مؤسسات المجتمع المدني أيضا ومن أهمها الجمعيات النسائية في إبراز مشاركة المرأة في الحياة العامة للتعبير عن حريتها وحقوقها في إبداء الرأي في إطار إشراكها في الحركة الوطنية بعد الاستقلال وخاصة بعد السبعينات. وسميت بالحركة النسائية وهي تعبر عن الحراك الاجتماعي النسائي. وقد أدت هذه الحركة إلى تبلور تنظيمات أو جمعيات نسائية جديدة مثل الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات والجمعية التونسية للأمهات وجمعية النهوض بالأسرة والمرأة المهاجرة والغرفة الوطنية لصاحبات المؤسسات التي تعمل تحت إشراف الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية.

#### (5) أهم البرامج الموجهة للمرأة الريفية:

بالإضافة إلى كل العوامل التي تم ذكرها سابقا، فإن هناك بعض البرامج الأخرى التي وجهت خصيصا إلى المرأة الريفية وتهدف إلى تحسين وضعية هذه الشريحة بالذات من المجتمع. ومن أهم هذه البرامج نجد مراكز تكوين الفتاة الريفية، فقد تم في مجال التكوين بعث العديد من المراكز داخل الأوساط الريفية منذ 1966 لاستقبال الريفيات، وذلك بمبادرة من برنامج التنمية الريفية ووزارة الشؤون الاجتماعية والاتحاد الوطني للمرأة التونسية، وذلك في إطار سياسة ترمي إلى تحسين وضعية المرأة داخل الأسرة وداخل المجتمع حين يقدم لها تكوين في مجال الخياطة أو التطريز أو الطبخ... وتستقبل المراكز الفتيات المنقطعيات عن التعليم اللاتي تتراوح أعمارهن بين 12 و18 سنة. وتتمثل المهمة الرئيسية لهذه المراكز في الرفع من المستوى التربوي للريفيات وإعدادهن للاضطلاع بأدوارهن كزوجات وكأمهات في المستقبل. ويعتبر هذا عاملا ومظهرا من مظاهر التغير الاجتماعي داخل الأرياف التونسية. وقد كان له

تأثير على أدوار المرأة داخل الأوساط الريفية. إضافة إلى مراكز تكوين الفتاة الريفية، نجد أيضا مراكز الديوان القومي للصناعات التقليدية، التي يؤمن فيها الديوان القومي للصناعات التقليدية، منذ تأسيسه عام 1959، تكوينا مهنيا في قطاع الصناعات الحرفية. ويوجه للفتيات اللاتي لديهن مستوى تعليمي لا يقل عن السادسة ابتدائي واللاتي تتراوح أعمارهن بين 14 و 18 سنة. وكانت الغاية من هذه المراكز، تحقيق التغير الاجتماعي في الريف التونسي، وذلك من خلال إعداد الفتيات الريفيات وتكوينهن مهنيا وتأهيلهن لولوج سوق الشغل. وبناء عليه أصبحت المرأة الريفية تسهم في تحسين دخل أسرتها وتحقيق ذاتها. وبشكل عام تغيرت أدوار المرأة التونسية بفضل هذه المراكز، حيث لم يعد الرجل المسؤول الوحيد عن تسيير حياة أسرته المادية، بل أصبح للمرأة أيضا دور مهم في ذلك، وأصبح لديها القدرة على أن تشارك الرجل في المصروف اليومي وفي أخذ القرارات المتعلقة بالأسرة.

#### خاتمة:

هكذا، يمكن القول إنه بفضل الحركات الإصلاحية، والتشريعات القانونية، وبفضل متابعة الهياكل الرسمية الحكومية والهياكل الجمعياتية، تضافرت الجهود ليساهم كل من موقعه وبحسب إمكاناته، في تغيير وضعية المرأة التونسية الريفية والحضرية نحو الأفضل. فقد استطاعت المرأة بفضل ذلك من أن تلحق بركاب الجنس الآخر، وبلغت من الوعي والتطور الفكري والمعرفي ما مكنها من إثبات وجودها كذات فاعلة داخل الحياة المجتمعية بمختلف جوانبها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية. بل أصبحت اليوم مشاركا رئيسيا مهما فعالا في عملية تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع. وتمكنت بفضل ذلك من التحرر من سلطة الرجل وسيطرته ومن التحرر من قيود بعض العادات والأعراف المجتمعية التي كبلتها سنوات عدة قبل الاستقلال وحالت دون تقدمها وتطورها، ودون الاعتراف بها كذات فاعلة داخل أسرتها وداخل المجتمع.

#### الإحالات والهوامش :

- 1 - جمانة طه، المرأة العربية من منظور الدين والواقع، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004، ص 33.
- 2 - علياء شكري وأحمد زايد، المرأة في الريف والحضر، دار المعرفة الجامعية، مكة، ط. 1، ص 188.
- 3 - صابر محيي الدين، التغير الحضاري وتنمية المجتمع، سراسر، لبنان، 1942، ص 73.
- 4 - جريدة الشرق الأوسط، العدد 8142، 2001.
- 5 - عائشة بنت الشيخ محمد الخزرجي، التوجهات المستقبلية لدخول المرأة في مجالات العمل، مركز الدراسات والإعلام حول المرأة، قطر، 2002، ص 10.

- 6 - جريدة الشرق الأوسط، مرجع سابق الذكر.
- 7 - شرين شكري، "المرأة والجندر في الوطن العربي"، ضمن كتاب: المرأة والجندر، إلغاء التمييز الثقافي والاجتماعي بين الجنسين، سلسلة حوارات لقرن جديد، دار الفكر، دمشق، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط. 1، 2002، ص 105.
- 8 - Elisabeth Badinter, Un et autre: relation entre homme et femme, Jacob, 1974, p: 125.
- 9 - feminine, la pensée de la difference, Jacob, Paris, 2004, p: 75. Françoise Hériter, Masculin/
- 10 - نوال السعداوي، "المرأة والجنس"، ضمن كتاب دراسات عن المرأة والرجل في المجتمع العربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط. 2، 1990، ص 136.
- 11 - نوال السعداوي، معركة جديدة في قضية المرأة، دار سينا للنشر، القاهرة، ط. 1، 1992، ص 202.
- 12 - نتائج الاستطلاع السنوي الذي أجرته مؤسسة تومسون "رويترز"، 2013.
- 13 - عبد الباسط محمد حسين، التنمية الاجتماعية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1980، ص 90 - 100.
- 14 - الطاهر الحداد، امرأتنا في الشريعة والمجتمع، الدار التونسية للنشر، تونس، ط. 5، 1989، ص 204.
- 15 - محمد عمارة، الأعمال الكاملة للإمام الشيخ محمد عبده، دار الشروق، بيروت، ط. 1، 1993، ص 156.
- 16 - الطاهر الحداد، امرأتنا في الشريعة والمجتمع، مرجع سابق الذكر، ص 119.
- 17 - قاسم أمين، تحرير المرأة، موقف للنشر، 1990، ص 26.
- 18 - فرج بن رمضان، قضية المرأة في فكر النهضة، دار محمد علي الحامي للنشر، صفاقس - تونس، ط. 1، 1988، ص 14 - 15.
- 19 - الفصل 45 من الدستور التونسي الجديد لسنة 2014.
- 20 - الفصل 38 من الدستور التونسي الجديد لسنة 2014.
- 21 - الفصل عدد 23 نقح بالقانون عدد 74 لسنة 1993 المؤرخ في 12/07/1999، مجلة الأحوال الشخصية، دار إسهامات في أدبيات المؤسسة، 2000، ص 9.